ROYAUME DU MAROC
FEDERATION DES CHAMBRES
DES PECHES MARITIMES

المملكة المغربية
جامعة غرف الصيد البحري

2010 ... 13

**إلى**

**السيد رئيس اللجنة الاستشارية للجهوية**

**الموضوع: اقتراحات حول الجهوية الموسعة.**

**المرجع:** - رسالتكم بتاريخ 12 فبراير2010 تحت عدد 10/055.
- رسالتكم بتاريخ 27 ماي2010 تحت عدد 10/278.

**سلام تام بوجود مولانا الإمام،**

وبعد،

يشرفني أن ابعث لكم العرض الذي قدمناه أمام لجنتكم الموقرة، أخذا بعين الاعتبار الملاحظات والأفكار التي جاءت أثناء مناقشتنا للعرض.

وإذ نحييكم السيد الرئيس لما تولونه على رأس هذه اللجنة الاستشارية لما فيه خدمة الأمة المغربية تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة والمهابة الملك محمد السادس نصره الله وأيده،

تقبلوا، السيد الرئيس، أسمى عبارات التقدير والاحترام.

Commission Consultative de la Régionalisation
Courrier Arrivée
Le 14 JUIL. 2010
N° 139/SP

5,Rue Bani Ouaraine Souissi-Rabat 5,زنقة بني وارين السويسي -الرباط
Tél: 037 65 02 04 / 037 75 55 31 Fax: 037 65 30 12 E-mail: fcpm@menara.ma

**العرض الذي ألقاه الأستاذ هيبة ماءالعينين العبادلة**

**رئيس جامعة غرف الصيد البحري**

**أمام اللجنة الاستشارية للجهوية**

**يوم الجمعة 19 فبراير 2010**

## حول موضوع:

# تقييم مستوى اللامركزية واللا تمركز الراهن، اقتراحاتكم وتصوركم لجهوية متقدمة ملائمة ومسايرة لنشاط مقاولاتي واقتصادي فعال.

**بسم الله الرحمن الرحيم { وما توفقي إلا بالله عليه توكلت واليه أنيب}**

إن هدا اللقاء يأتي في وقت يتميز بالضبابية جراء الأزمة الاقتصادية العالمية التي تركت آثارا كارثية عبر جميع أنحاء المعمور، مما يحتم علينا تصورا نيرا و بصيرة ثاقبة تنير درب التنمية في بلدنا،

و عليه فإن المغرب يعتبر من البلدان القلائل التي حفظها الله من ذلك الطوفان جراء عدم انخراطه الكلي في دورات العولمة و مراقبته المسؤولة للنشاط المالي داخليا و تفاعله مع الخارج،و في الظرف الذي كان يعيش العالم تلك الأزمة الخانقة سنة 2008 حقق المغرب نموا يصل إلى حدود 5.6 % مما يعتبر إنجازا كفيلا بالتقدير و الاحترام رغم الأعاصير و الاضطرابات المالية التي أحاطت به.

و في نفس الوقت فإن المغرب بفضل القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة و المهابة الملك محمد السادس نصره الله و أعز أمره تمكن في هذه العشرية الأخيرة من إنجاز مشاريع ضخمة تتمثل في الموانئ الكبرى و الاستمرار في سياسة بناء السدود و المطارات و الطرق السيارة و السكن و التعليم و الصحة و الطاقة المتجددة و البيئة و الفلاحة و الصيد البحري.

هذا الأخير الذي يعتبر بحق أحد روافع الاقتصاد الوطني إذ يساهم القطاع ب 2% إلى% 3 من الناتج الداخلي الخام، و يوفر 170000 منصب شغل مباشر و 490000 منصب غير مباشر كما يعيل ازيد من 3 ملايين شخص بناتج سنوي يناهز مليون طن من السمك بقيمة معاملات تربوا عن 16.3 مليار درهم سنة 2007 منها% 70 من الصادرات يتم تصديرها وإفراغها عن طريق 22 ميناء للصيد بالإضافة إلى 22 نقطة مجهزة للتفريغ.

**التوزيع الجغرافي للموارد السمكية:**

**7% بالمتوسط {الحيز الجغرافي لغرفة الصيد البحري المتوسطية}**

**9% بالشمال الأطلسي { الحيز الجغرافي لغرفة الصيد البحري الأطلسية الشمالية}**

**30% بالوسط الأطلسي { الحيز الجغرافي لغرفة الصيد البحري الأطلسية الاوسطى}**

**55% بالجنوب الأطلسي { الحيز الجغرافي لغرفة الصيد البحري الأطلسية الجنوبية}**

و لاستغلال مخزوننا السمكي المعتبر يتوفر المغرب على 344 مركب للصيد الساحلي الصناعي { الصيد بأعالي البحار} بالإضافة إلى 1835 مركب للصيد الساحلي العادي و14225 قارب للصيد التقليدي.

نظرا لأهمية هذا القطاع المشار أليه أعلاه فقد عمل المغرب مند إنشاء وزارة الصيد البحري على ايلاء أهمية قصوى لهدا القطاع حيث ساهم المهنيون و الوزارة المعنية بالتحضير لمدونة الصيد و

العمل بشراكة دءوبة على التخطيط وبرمجة و تهيئة المصائد بما يكفل الحفاظ على الثروات السمكية و يضمن المر دودية لوحدات الإنتاج سوى تعلقت بالصيد أو بتثمين منتوجه.

ولبلورة هذا التوجه في ارض الواقع ترأس صاحب الجلالة و المهابة مؤخرا بمدينة اكادير مناظرة عقدها المجلس الأعلى للحفاظ على الثروات السمكية حيث أعطى جلالته الانطلاقة التاريخية للإستراتيجية الوطنية لقطاع الصيد البحري التي أطلق عليها اسم مخطط " **هاليوتيس 2020**".

تتوخى هذه الإستراتيجية الجديدة تحقيق تنمية و تنافسية قطاع الصيد البحري و تثمين الصناعات التحويلية المرتبطة بكيفية مستدامة، و زيادة الناتج الداخلي للقطاع بثلاثة أضعافه في أفق 2020، و يتطلع مخطط هاليوتيس إلى رفع عدد مناصب الشغل إلى 115 ألف منصب في اليابسة مقابل 61650 منصبا حاليا إلى جانب ناتج سنوي يربوا على 1.6 مليون طن من السمك بمساهمة ب 21.9 مليار درهم في الناتج الداخلي الخام، مع زيادة قيمة صادرات منتجات البحر إلى أكثر من 3.1 مليار دولار سنة 2020 مقابل 1.2 مليار دولار سنة 2007.

كما تقوم الإستراتيجية على ثلاث محاور تشكل رؤية مندمجة لقطاع الصيد:

**المحور الأول** يتعلق بالحفاظ على الثروات السمكية مما يضمن الأمن الغذائي للأجيال القادمة .

**المحور الثاني:** قيام قطاع منظم ومجهز يتوفر على بنيات تحتية و مرافق كفيلة باستيعاب المنتوج و تسويقه حسب أعلى المواصفات.

**المحور الثالث:** استعمال الخبرة المتميزة بهدف تثمين المنتوج و منحه جودة عالية ذات قيمة مضافة تكفل له ربح الرهان في المنافسة العالمية التي لاترحم.

كما يتوخى المخطط إنجاز عدد من المشاريع المهيكلة من بينها على الخصوص مشروع خلق ثلاث أقطاب تنافسية " طنجة ، أكادير ، العيون– الداخلة" و التي تتطلب رصد استثمارات بقيمة تسعة ملايير درهم.

إن هذا المخطط الضخم يعتبر بحق إعلان نهضة شاملة في مجال بناء و تحديث قطاع برمته.

ان نجاح إستراتيجية التنمية المستدامة في القطاع مبني على نهج سياسة التشاور و الشراكة بين الإدارات و باقي المتدخلين في القطاع كذلك رهين بتأطير و تنظيم المهنيين في إطار مؤسسات دستورية موحدة تعتمد عليها الحكومة للاستشارة في كل ما يتعلق بتدبير و تسيير القطاع و تمكن من طرح آرائهم و ملاحظاتهم حول أفضل السبل للنهوض به .

و في هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن خلق غرف الصيد البحري و جامعتها أتاح للمهنيين في إطار الحوار و التشاور المسؤولين ، التعبير عن مواقفهم و تطلعاتهم و كذا العراقيل التي تعترض طريقهم و الإمكانيات الحقيقية للقطاع مما أتاح لهذه المؤسسات تبؤ مكانة مرموقة على الصعيد الوطني و الدولي.

هذه المؤسسات التي تضطلع بأدوار مختلفة و مهمة كالتمثيل و الاستشارة و التشاور و تعميم المعرفة و التعاون و إنعاش و تنمية قطاع الصيد تتكون أساسا من أربع هيئات هي الصيد بأعالي البحار ، الصيد الساحلي الصيد التقليدي و تربية الأحياء المائية.

وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية الواردة في الرسالة المولوية الموجهة إلى السيد الوزير الأول بتاريخ 24 شوال 1422 الموافق ل09 يناير 2002، وخاصة الفقرة المتعلقة باهمية الغرف المهنية والتي جاء فيها:" ... يتعين إجراء دراسة معمقة للأسباب التي تخل بسير الغرف المهنية وهي المؤسسات الدستورية التي لا يجب أن يحجب دورها في تمثيل القوى الاقتصادية والاجتماعية، مهمتها كوسيط مهني ومهمتها في مجال مد يد العون والمساعدة لصالح أعضاءها".انتهى كلام جلالة الملك.

إن هذا العرض ليس عرضا تاريخيا لتجربة الجهة في بلدنا أو في العالم، وإنما هو باقة من الأفكار حول دور غرف الصيد البحري وأهميتها داخل النسيج المؤسساتي للجهة المتقدمة وتصورنا لجهوية متقدمة ملائمة ومسايرة لنشاط مقاولاتي واقتصاد فعال

أفكار أردنا تقديمها لكم لتكون أرضية للنقاش ننتقل منها لفضاء أرحب للوصول إلى أطروحة منسجمة للجهوية المتقدمة

إن الخطاب الملكي السامي بمناسبة عيد المسيرة الخضراء المظفرة الذي بشر بإحداث جهوية متقدمة ليعتبر بحق خطابا تاريخيا سيؤسس لعصر مغربي جديدة قوامه الديمقراطية والكرامة والحرية والرفاهية والمساوات، إذ يعيش العالم اليوم فترة مخاض عسيرة تدفع بالنخب على مستوى الكون أو العالم إلى التأمل بعمق في تدبير شؤون العالم والأمم وحتى الجهات داخل تلك الأمم برؤية جديدة تأملية تنقل المجتمعات من حالة اضطراب قانوني فكري وسياسي إلى وضع يطمئن إليه الإنسان في هذا الكون.

ونحن نختار اليوم معالجة هذا الموضوع الذي نعتبره من أهم المواضيع التي تفرض نفسها على الساحة الفكرية سواء على مستوى الوطن المغربي الحبيب أو على المستوى الدولي أو على المستوى الكوني مساهمة منا في اغناء الحوار حول الجهة المتقدمة، وفي اعتقادي أن معالجة الجهة كوحدة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وإثنية هي بالضرورة تنخرط في إطار المساهمة في بناء الأمة بشكل قوي وعلى أساس متين وصلب وبالتالي تساهم في إطار مناعة الدولة كمؤطر للعلاقات الدولية ومساهمة في بناء قانون دولي محترم ومشروع، ولكون العالم اليوم أضحى قرية صغيرة مترابطة ومتماسكة العلاقات فإنه لا بد من التنقيب واكتشاف ورصد الوسائل القمينة لحماية الأمم من المخاطر التي لم تعد محصورة في جهة من جهات العالم.

وعليه فإن المغرب الذي يتطلع بشكل مشروع إلى التقدم والرخاء والنمو الاقتصادي ومساواة المواطنين أما القانون في إطار ديمقراطي يتيح الفرصة لجميع مواطنيه للمساهمة قدما في إنجاز المهمة التاريخية الموكولة دائما إليه، ليبدأ اليوم بإرادة صلبة وعزيمة لا تلين في بناء صرح وطن نموذجي كفيل بأن يكون نبراسا يحتذى به بين الأمم لا سيما وأنه البلد الذي شاهد تكوين الدولة الأمة على عهد الأدارسة أي قبل تنظيم العالم على أساس المعايير والقواعد والعادات الدولية المتعارف عليها الآن. ذلك المغرب اختار أن يكون مختبر الديمقراطية الأصيلة المغربية هيكلة الجهة وعاء وفضاء لها ليبني أساس الأمة على سبيل وصراط مستقيم موفق من الله يعتز به المغاربة جميعا من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب ويؤسس بالتالي الدولة الحديثة ذات الإشعاع الوطني والعالمي المساهمة في بلورة رؤية متقدمة لتدبير الشأن المحلي بتناغم وانسجام وتكافل وتعاون مع الدولة المركزية.

وعليه فإنه حري بنا أن نستخلص الدروس والعبر من الامتحانات العسيرة التي مرت بها الجهة وهي لا زالت بعد جنينية تتطلب منا العناية والحنان والحضانة من أجل أن تبلور المهام المنوطة بها على أحسن وجه، إن التوعكات أو الهفوات أو النكسات التي مرت منها الجهة بكل اختصار، تتمثل أساسا في ضعف هيكلتها القانونية الخجولة التي لا زالت تعتمد على الوصاية كفاعل مؤسساتي يرمي بثقله على الجهة ويعرقل بالتالي طموحها الديناميكي في السرعة لاتخاذ القرارات وتدبيرها المستعجل للتجاوب مع طموحات المواطنين الآنية، وهي في نفس الوقت تعاني من هزالة الإمكانيات الاقتصادية نظرا لضعف ميزانياتها وعدم إمكانية التحكم فيها وهي بالإضافة إلى هذا وذاك تود أن تتوفر على مستشارين منتخبين بنزاهة وتتوفر فيهم الكفاءة والمقدرة والطموح والإرادة لترجمة مخططاتها واختصاصاتها في أرض الواقع.

علينا إذن أن نفكر مليا في الوسائل التي يمكن أن تبعث الأمل في قلوب المواطنين في الجنوب كما في الشمال لخلق نهضة نوعية تذكي الهمم من أجل غد افضل، ولن يتأتى ذلك إلا إذا وضعنا حدا للشطط في استعمال السلطة وركزنا على الديمقراطية في مستواها الأفقي من أجل بناءها على قواعد صلبة على المستوى العمودي.

وعليه فإن منح مكانة جديدة للديمقراطية المحلية أضحى أمرا ضروريا وملحا بالنسبة لبلدنا، فالديمقراطية المحلية تمنح فضاءا أرحب للامركزية وتجعلها أكثر حيوية بانخراط جميع المواطنين في الشأن العام وهي بالتالي تحول المسؤولية وتنقلها إلى اقرب مساحة تفضي إلى اتخاذ أجود القرارات.

واللامركزية تعتبر بحق أفضل رافعة لتجديد إصلاح الدولة، كما أنها الوسيلة المثلى في الإصلاحات البنيوية التي لا محيد عنها لتوفير الكرامة المعنوية والمادية للمواطنين.

وعليه فإن هذه الديمقراطية الجهوية تعتمد على مقاربتين أساسيتين وهما التناغم والانسجام من جهة بالنسبة للمجموعات الوطنية المكونة من الدولة والجماعات المحلية والمجتمع المدني من أجل ضمان المساواة بين المواطنين بدون استثناء أمام القانون، والقرب من جهة أخرى، لتفعيل الجهات بمنحها الاختصاصات الكفيلة بتوزيع جديد للأدوار بين الدولة والجهات بما يتطلب ذلك من تفويض السلطات للجماعات المحلية ونقل للموارد المالية بغية منح فضاء أرحب للديمقراطية يتيح الحوار البناء والمبادرة الحرة، مما سيمتع الجهة بتجارب جديدة غنية بالعطاء والابتكار والخلق والإبداع بغية تقديم أجود الخدمات للمواطنين وأنجع الوسائل وأفضل المردوديات.

وعليه فلا بد في هذا السياق أن نقف على بعض الرهانات والمخاطر التي يمكن أن تواجه الجهة مع بعض الاقتراحات القمينة بإنجاحها.

- **فما هي الرهانات التي نتوخاها من الجهوية؟**

**I** ــ بناء تنظيم جديد منطلق من المواطن لفائدة المواطن وبالمواطن، وفي هذا الصدد فإن الجهة تكمن وظيفتها في خدمة المواطن من أجل تمتيعه بجميع حقوقه وواجباته في إطار ديمقراطي يشعر من خلاله أن كل موارد الجهة ومؤسساتها التمثيلية وسلطاتها معبأة بشكل مستمر من أجل خدمته وبلورة حقوقه وواجباته في أرض الواقع بعيدا عن مذلته واستلابه وقمعه وإقصاءه، وهي في هذا المنحى تلعب دورا رياديا في تكريس حقوق الإنسان المتعارف عليها دوليا وتتيح الفرصة لبلورتها على أرض الواقع ثقافيا واقتصاديا واجتماعيا وسياسيا مما يتيح الفرص لتأهيل الإنسان المغربي الكفء الكفيل بتفجير طاقات إبداعية لا حد لها ترفع من وثيرة ومستوى مردودية الجهة وتدفع بها قدما كرافعة لبناء الوطن مساهمة بذلك في إغناء التجربة الكونية في هذا المضمار التي أضحت الجهات مركز اهتمامها كفضاءات للتجارب الديمقراطية المتميزة.

**II** ــ تقوية النجاعة بسيطرة جيدة على الميزانيات، ومن أجل تطبيق الشفافية والديمقراطية المشار إليها آنفا لا بد من رصد المسؤوليات عن طريق تحديد المستويات التي تتحكم في الميزانية واستغلالها بشكل أنجع عن طريق تحديد الأولويات وفق تخطيط محكم يمنح الجهة ووحداتها وظيفتها الحقيقية المتمثلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا بد في هذا الصدد من أن تتوفر الجهة على موارد مالية ذاتية ملموسة كفيلة بإقلاعها الاقتصادي وإنجاز مهامها على الوجه الأكمل بهدف التخفيف عن كاهل الدولة ومساعدتها بشكل مضطرد وإتاحة الفرصة لهاته الأخيرة أن تتخصص في تخطيط وإنجاز المشاريع الكبرى ذات الصبغة الوطنية العمودية.

**III** ــ تطبيق مبدأ فصل السلط على المستوى الجهوي. ولتركيز المفهوم الديمقراطي الآنف الذكر في بعده الجهوي لا يمكن بتاتا الاكتفاء بتطبيق مبدأ فصل السلط على المستوى المركزي، بل إن هذا المحتوى لن يجد سبيلا إلى التطبيق الصادق لفائدة المواطنين إلا إذا كان فصل السلط واضحا على المستوى الجهوي باستقلال السلطة القضائية والسلطة التشريعية الجهويتين عن السلطة التنفيذية الجهوية بإحداث وظيفة للمراقبة مستقلة كلية عن كافة هذه السلط تسهر على احترام تطبيق القرارات المتخذة وتحدد الآثار وتدبير العقوبات الناجمة عن الاختلالات والإنزلاقات المشخصة.

إن هذا الإنجاز الدستوري الواضح سيتيح تطبيقه بناء الثقة من جديد في إطار الاحترام المتبادل بين مؤسسات الجهة التي هي في نفس الوقت مؤسسات الدولة المركزية والمواطن من جهة أخرى مما يضمن الطمأنينة والرغبة في الانخراط في المسلسل الديمقراطي التنموي الذي يصبو إليه بلدنا الحبيب.

**IV** ــ ترسيخ ثقافة المردودية.

إن هذه الوسائل الديمقراطية المشار إليها آنفا ستتيح الفرصة إلى مزيد من الاتصال والتواصل وتشجيع الإعلام في النهوض بالمأموريات الملقاة على عاتقه في فتح حوار بناء هدفه التركيز على بناء المواطن النافع الذي يساهم بقدر كبير سواء عبر المسؤوليات العامة أو الخاصة في تقديم أجود الإسهامات والحصول على أرفع النتائج والمردوديات وفاءا لما أتيح له من فرص للمعرفة والتعليم والتشجيع في جميع المجالات التنموية التي منحته الثقة في النفس والاعتزاز بالكرامة وبفضيلة التمسك بالقيم والمثل العليا وفي مقدمتها محبة وتقديس واحترام الوطن، مما سيجعل حدا لعزوفه عن الاهتمام بالمشاركة في الشأن العام [ كما نلاحظ اليوم] ويتيح مصداقية وحماسا للمساهمة في إنجاز المهام الجهوية والوطنية في مختلف القطاعات والأصعدة وفي كل استحقاقاتها القريبة والمتوسطة والبعيدة الأمد.

- **المرتكزات التي نص عليها خطاب صاحب الجلالة**

I. **التشبث بمقدسات الأمة و ثوابتها.**

- إمارة المؤمنين الضامنة لوحدة الأمة :
  البيعة أساس لعلاقات المشروعية فيما بين أمير المؤمنين و الشعب المغربي يزكيها الدستور في القوانين الوضعية{ الفصل 20 من الدستور المغربي}.

- الوطن: أن تتناغم خصوصيات الجهة الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية مع وحدة الوطن و أن تكون رافدا له و دعامة قوية لالتحام الامة و تزكية وحدتها.
-
- وحدة الدولة و الوطن و التراب :
- الدولة يجب أن تكون دولة المؤسسات التي تحترم فيها القوانين و الحكامة الجيدة.هذه الأرض يجب أن تكون فضاءا للديمقراطية و التنمية

II. **الالتزام بالتضامن و التكامل بين الجهات في مغرب موحد.**

## • مخاطر الجهوية

I ــ فقدان المساواة بين المواطنين.

لا بد من التأكيد على ضمان حماية الجهة من الاختلالات وعدم التوازن مع باقي الجهات داخل الوطن، كون الجهات غير متكافئة في الإمكانيات، وعليه فإن إحداث صندوق خاص للتوازن بين الجهات يعد أمرا ضروريا لتقليص الفوارق بينها وتوزيع الثروة توزيعا عادلا لتمتيع جميع المواطنين بفرص متساوية أو على الأقل متقاربة.

II ــ هيمنة الأقطاب أو البارونات المحلية على مؤسسات التمثيل.

وهنا يجدر بنا إعادة النظر في قوانين الانتخابات من أجل منع تعدد مستويات التمثيل حتى نضع حدا لتركيز مستويات تمثيلية محلية ووطنية لفائدة شخص واحد مع ما يؤدي ذلك من رداءة في الأداء وهزالة في الإنتاج. إن احتكار الجهات التمثيلية يؤدي إلى تقليص حظوظ المواطنين في المساهمة في مهام الشأن العام مما يفضي إلى إلغاء شريحة كبيرة من المواطنين نظرا لعدم توزيع المسؤوليات بشكل عادل وديمقراطي فيما بينهم.

III ــ التقوقع حول الهوية وإلغاء الآخر.

كما أن الجهة يجب أن لا تكون مصيدة للعنصرية أو التطرف أو إلغاء الآخر بل فضاءا للتضامن والتكافل والحوار البناء بين مختلف أطياف المجتمع المدني الجهوي وبتنسيق وانسجام وتعاون كامل مع باقي الجهات وفق منظور شمولي مترجم عبر الدستور الذي هو بمثابة الميثاق الوطني المقدس.

## • ماذا نريد من الجهة
## تصور بعض المبادئ العامة من أجل إنجاح الجهوية.

1 ــ الجهوية ليست هدفا في حد ذاتها بل أداة لتطوير أداء الأمة، وهي في هذا الصدد تقوم بمهمة تقديم الخدمات المرموقة لجميع المواطنين بشكل ملموس يمكن المواطن العادي أن يستفيد منها بشكل مباشر وسريع، ويقف على تنفيذ القرارات المحلية في أرض الواقع بعد أن كانت تلك القرارات تأتي من المركز الوطني وتتخذ طابعا تجريديا بعيدا عن اهتمام المواطنين المحليين مما يتسبب عادة في عدم الاهتمام بالشأن المحلي والوطني ويؤدي إلى طلاق بائن بين المحيط والمركز بين الدولة والجهة أو الجماعات المحلية، مما ينعكس سلبا على انسياب المعلومات عن أوضاع الجهة بشكل دقيق ويؤدي

بالتالي إلى استصدار قرارات من الحكومة لا تتطابق مع واقع معانات المواطنين مما يتسبب في كوارث اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية في بعض الأحيان.

**2 ــ مبدأ الاحتياط أو الحلول بين المستويات**

**Le Principe de Subsidiarité ou de Substitution entre les Niveaux**

إن تعميم تطبيق هذا المبدأ هو الذي سيجيب على الأطروحة السالفة الذكر المتمثلة في اتخاذ القرار المناسب للمكان المناسب، وعليه فإن حلول المشاكل يجب أن يتخذ في المستويات المعهودة لها حسب ترتيب الوحدات المكونة للأمة، الدولة، الجهة أو الجماعات المحلية فلكل مستواه، وعليه أن يتخذ القرارات الملائمة لاختصاصاته حتى يتسنى للمواطن أن يتمتع بالحلول الديناميكية والإيجابية التي تنساب في تناغم تام مع أرض الواقع وتؤتي أكلها في الحين.

**3** ــ كل تفويض للاختصاص يجب أن يراعي المعطيات الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفق منظور الميثاق الوطني أي الدستور.

**4** ــ ملائمة قوانين الجهات مع القوانين الوطنية أو بتعبير آخر مراقبة مدى دستورية القوانين الجهوية.

إن السلطة المركزية مطالبة أولا بخلق انسجام على المستوى المحلي، وذلك بتكريس مبدأ اللاتمركز بالنسبة للمصالح الخارجية حتى تكون هذه الأخيرة مراقبة وتحت وصاية مندوب السلطة المركزية أو رئيس الجهة بالمفهوم الجديد، وذلك من أجل تكريس اللامركزية والديمقراطية المحلية وإعطاءها مدلولا حقيقيا في إطار إعداد التراب الوطني الذي يجب أن ينسجم مع الجهات، هذا بالإضافة إلى عدم استصدار قوانين وقرارات متناقضة بين المركز والجهة، وفي هذا الإطار يستحسن أن تهتم القوانين المركزية بالشأن الوطني بينما تهتم القوانين الجهوية بالشؤون المحلية الخالصة والصرفة.

وفي هذا السياق فإن التخطيط الاستراتيجي يبقى حكرا على الدولة بينما تختص الجهات بالتخطيط في دائرة اختصاصها المكاني مع الحرص على أن لا تخالف القرارات والمبادرات المحلية مبادئ الأمة وحتى تحافظ الدولة على مبدأ التضامن بين الجهات وأن لا تتم تصفية مشاكل جهة على حساب جهة أخرى، وعليه فإنه من الأفيد تقليص مستويات التنظيم داخلها إلى ثلاثة مستويات:

ــ الدولة؛

ــ الجهة؛

ـ الجماعات المحلية بشكل مقلص يوفر لها المناخ الاقتصادي والاجتماعي الذي يساعدها على بلورة قراراتها في أرض الواقع.

إن إعداد التراب الوطني على هذا المنوال يحترم معادلة القرب التي تتوخى موازنات في خدمة التنمية تراعي موازين القوى والعلاقة بين مكونات الجهة الحضرية والقروية التي من المفروض أن تتوخى في بعض الأحيان آليات تحفيزية تساعد الجهة في النهوض وتنفيذ مخططاتها المحلية.

لكن هذه الأهداف والغايات النبيلة المنتظرة من وراء أداء الجهة لن ترى النور إلا في حالة ما إذا صيغت في هيكلة قانونية فعالة تمنح للجهة قوة القرار وحرمة الاختصاص والموارد البشرية والاقتصادية والمالية القمينة بمنح وسائل فعالة لفلاح الجهة في ماموريتها النبيلة.